الواقع ينافي كون تمام الحمد بعد الملك هذه والله اعلم بالصواب قوله يدل على ان
ملاحظة المحمود لا يخفى حسنه في هذا المقام اذ لا يلزم من تقدمه كل على مفهوم
الحمد في هذه المادة ان يكون تقدم ملاحظة المحمود حامدا ومن هذا لا يتفاوت جميع
المواد وهذا مما لا شبهة فيه نعم لو قال بدل قوله يدل على ان الاشعر بان ملاحظة
المحمود حامدا ومن هذا ينبغي ان يكون متقدمة على الحمد في جميع المواد وان
لم يكن كذلك مقدما على هذا الحمد لكان قريبا من ان يكون له وجه على ان بهذا ا
التوجيه كاليب الصدد لان المقر بان كون هذا الحمد على الوجه اللائق تدبر
قوله على ان يكون قوله والثاني عطف تفسير قال المحشي السنة كون الثاني
عطف تفسير اما بان يراد من التعظيم المعنى المبني للمفعول او باعتبار ما
يلزم للتعظيم من العظمة او بان يراد من الثاني التشريف انتهى اقول
او بان يراد من التعظيم العظمة لانه كما يصح ان يراد منها الثلاثي معنى
المزيد يصح ان يراد من المزيد معنى الثلاثي ثم ملزم انه يبقى انه لابد على هذين
التقديرين من بيان نكتة ايراد احد اللفظين مزيدا والآخر ثلاثيا مع اتحاد
المعنى المقصود من اللفظين اما نكتة التعبير عن التشريف بالثلاثي
فللتنبيه على ان عظمة الله وشرفه ثابت في ذاته تعالى لا بمجرد اعتبار
تعظيم المعظم وتشريف المشرف واما نكتة التعبير عن العظمة بالتعظيم
فللتنبيه على ان عظمة الله تعالى وشرفه يبلغ في الزيادة والكمال الى مرتبة تستدعي
التعظيم ولا تفارقه قوله وانه كان من النسبة المنقسمة اه اعلم ان اقسام العرض
تسعة تسمى بالمقولات التسع سبعة منها نسبي واثنين منها غير نسبي اما
النسبي فهو الاين والمتى والاضافة والملك والوضع والفعل والانفعال
اما الاين فهو حالة يحصل للشيء بسبب حصوله في المكان فيلزم له النسبة

و ولى التامل ان نه الى الفرق بين اعتبار ما يلزم للتعظيم من العظمة وبين ما يراد من التعظيم العظمة وفرق لا يخفى على من له ادنى دراية

النسبة الى المكان الذي هو فيه واما المتى فهو حالة للشيء بسبب حصوله في الزمان
فيلزم له النسبة الى الزمان واما الاضافة فهو حالة نسبية متكررة فيلزم لها النسبة
الى ما له الآخر واما الملك فهو حالة تحصل للشيء بسبب ما يحيط به وينتقل با
نتقاله ككون الانسان متعمما ومتقمصا فيلزم له النسبة الى المحيط واما الوضع
فهو هيئة حاصلة للشيء بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض وبسبب نسبتها
الى الامور الخارجية فيلزم له النسبة الى الاجزاء والامور الخارجية واما الفعل
فهو حالة تحصل للشيء بسبب تأثيره في غيره فيلزم له النسبة الى ذلك الغير واما
الانفعال فهو حالة تحصل للشيء بسبب تأثره عن غيره فيلزم له النسبة الى
ذلك الغير المؤثر ولا يتوهم اندراج كل نسبة في الاضافة فان النسبة التي هي غير
الاضافة وان كانت ماهيتها معقولة بالقياس الى تعقل شيء آخر لكن ذلك
الشيء الآخر لا يكون معقولا بالقياس الى تعقل النسبة فالنسبة التي لا يؤخذ
الطرفان فيها من حيث هي نسبة غير اضافية والنسبة التي يؤخذ الطرفان فيها من
حيث هي نسبة هي الاضافة كذا حققه في الاصفهاني واما الغير النسبي فهو الكم والكيف
اما الكم فهو الذي يقبل المساوات واللامساوات لذاته واما الكيف فهو
هيئة في شيء لا يقتضي لذاته قسمة ولا نسبة وانما اطلنا المقال في هذا المقام ليحصل
للطالب بصيرة رجوع الى اخر المرام قوله تبعا للسيد السند [illegible] في الكشاف حيث
قال قدس سره على قول التفتازاني ان تعريف الجنس في لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف
بكونه لله هذا انما يظهر اذا قصد بالحمد كل حمد واما الحمد اذا قصد به الجنس من حيث
هو فانه يلزم اختصاصه بالله مع دلالة اللام على الاختصاص كانه قيل جنس
الحمد مختص بالله فيلزم اختصاص افراده كلها به انتهى كلامه قدس سره يعني ان اختصاص
افراده به انما يفهم من تخصيص جنس الحمد المستفاد من اللام اذ لو وجد فرد في غيره
الحمد بالله م

Copyright © King Saud University